

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

قرار وزارى رقم ٢٠٦ / ٢٠٣

بإصدار لائحة مقاولى الحج

إسناداً إلى المرسوم السلطانى رقم ٨٤ / ٩٧ بإنشاء وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ،
وإلى المرسوم السلطانى رقم ٦ / ٩٩ بتحديد اختصاصات وزارة الأوقاف والشؤون
الدينية واعتماد هيكلها التنظيمى ،
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرير

مادة (١) : مع عدم الإخلال باتفاقيات الحج بين سلطنة عمان والمملكة العربية
السعودية ، يعمل بأحكام لائحة مقاولى الحج المرفقة .

مادة (٢) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

عبدالله بن محمد بن عبدالله السالمي

وزير الأوقاف والشؤون الدينية

صدر في : ١٤ من جمادى الأولى ١٤٢٤ هـ

الموافق : ١٤ من يولـىـوـم ٢٠٠٣

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٧٤٨)
الصادرة في ٢ / ٨ / ٢٠٠٣ م

لائحة مقاولى الحج

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة (١) : في تطبيق أحكام هذه اللائحة يقصد :

بالوزير : وزير الأوقاف والشؤون الدينية .

بالمديرية العامة : دائرة شؤون الحج بالوزارة .

بالبعثة : بعثة الحج الرسمية .

بمقابل الحج : الأفراد والجمعيات والشركات المرخص لهم من المديرية

الختصة بتنظيم حملات الحج .

مادة (٢) : يخضع مقاولو الحج والحجاج لأحكام هذه اللائحة ولتعليمات البعثة المشرفة

عليهم خلال موسم الحج .

مادة (٣) : لا يجوز التصريح للعمانيين أو غيرهم من يقيمون بالسلطنة بالحج إلا عن

طريق أحد مقاولى الحج العمانيين المرخص لهم وفق أحكام هذه اللائحة ،

ويجوز الترخيص بذلك للجمعيات أو الشركات .

مادة (٤) : يتم تسجيل جميع الحجاج خلال شهر شوال من كل عام بسجل خاص

بالمديرية العامة ولا يجوز تسجيل النساء اللاتي لا محارم لهن إلا بعد

الحصول على إذن بالحج من دائرة المحكمة الشرعية بالمحكمة الابتدائية

الختصة .

مادة (٥) : يتم تسجيل الحجاج في حدود العدد الذي يتفق عليه مع المملكة العربية السعودية وفقاً لقاعدة بيانات على الحاسوب تكون الأولوية فيها لمن لم يسبق لهم الحج والرافقين للحجاج ثم من مضى على حجهم خمس سنوات ثم الأقل وهكذا وعند التساوى تكون الأولوية للأكبر سناً .

مادة (٦) : تعتبر أحكام هذه اللائحة جزءاً لا يتجزأ من العقود التي يبرمها مقاولو الحج مع الحجاج ويجب أن تتضمن هذه العقود النص على ذلك .

الفصل الثاني

الترخيص والتسجيل

مادة (٧) : لا يجوز لأى شخص أو جمعية أو شركة تنظيم أية رحلة حج إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الدائرة المختصة بالوزارة على ألا يقل عدد حجاج الحملة عن خمسة وأربعين حاجاً بما فيهم المرافقين وأن تخصص حملة أو أكثر لكل جنسية من المقيمين بالسلطنة .

مادة (٨) : يقدم طلب الترخيص إلى الدائرة المختصة من بداية شهر جمادى الأولى حتى نهاية شهر جمادى الآخرة من كل عام على الأنماذج الذى تقره الوزارة مرفقاً به ما يثبت توافر الشروط الالازمة لمنح الترخيص والمنصوص عليها في المادة التالية .

مادة (٩) : يجب أن تتوفر في طالب الترخيص الشروط الآتية :

- ١ - أن يكون عمانياً مقيماً في السلطنة ، مسلماً ، مجيداً للقراءة والكتابة ، ملماً بمتانس الحاج .

٢ - ألا يقل عمره عن خمسة وعشرين عاماً وأن لا يزيد على الستين .

٣ - ألا يكون قد سبق منعه من مزاولة أعمال الحج ما لم تكن مدة المنع

قد انقضت .

٤ - أن يكون مشهوداً له بحسن السيرة والسلوك .

٥ - أن يكون في موقف مالي يسمح له بمزاولة هذا العمل ولديه سجل تجاري لا يقل عن الفئة الثانية سارى المفعول .

٦ - أن يكون له عنوان واضح يسجله بالدائرة المختصة .

٧ - ويشترط بالنسبة للجمعيات والشركات أن يكون من بين أنشطتها تنظيم حملات الحج .

مادة (١٠) : تقوم الدائرة المختصة بفحص الطلبات وتصدر ترخيصاً من استوفى الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة وذلك في موعد لا يجاوز نهاية شهر رجب من كل عام ويتم إخطار من رفض طلبه بأسباب رفضه .

مادة (١١) : يقدم التظلم من قرار رفض طلب الترخيص إلى الوزير خلال ثلاثة أيام من تاريخ إخطار صاحب الشأن ، على أن يتم البت فيه خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديمها وعلى أن يكون القرار في حالة رفض التظلم مسبباً .

مادة (١٢) : يكون الترخيص شخصياً ولا يجوز التنازل عنه وينتهي بنهاية موسم الحج .

مادة (١٣) : ينشأ سجل بالدائرة المختصة يسجل فيه طالبو التراخيص برقم مسلسل حسب تاريخ تقديم الطلب ويدون بهذا السجل ما انتهى إليه فحص الطلب وما يفيد إخطار صاحب الشأن بالنتيجة وتاريخه .

الفصل الثالث

واجبات ومسؤوليات المقاولين

مادة (١٤) : على المقاول الالتزام بأحكام هذه اللائحة وبما يصدر عن الوزارة من أنظمة متعلقة بشؤون الحج وما تصدره بعثة الحج من توجيهات ، وعليه الالتزام باللوائح والأنظمة السارية في المملكة العربية السعودية خلال موسم الحج .

مادة (١٥) : يجب على المقاول ما يلى :

١ - تقديم العقود المبرمة بينه وبين الحجاج وفقاً لأنموذج العقد الذي تعدد

الدائرة المختصة على أن تقوم هذه الدائرة بالتصديق عليها .

٢ - تقديم قوائم بأسماء الحجاج المتعاقد معهم مشتملة على بياناتهم

الأساسية بما فيها عناوينهم بالسلطنة وت تقديم قوائم خاصة بالنساء

ومحارمهن مقترنة بما يؤيد درجة القرابة على أن تعتمد من الدائرة

المختصة .

٣ - إعداد بطاقة تعريف لكل حاج وفقاً لأنموذج الذي تعدد الدائرة

المختصة .

٤ - تقديم ضمان ينكمي قيمته خمسة وعشرون ريالاً عمانياً عن كل حاج

يكون سارياً حتى نهاية شهر المحرم من العام الهجري التالي لموسم

الحج يرد إلى المقاول بعد عودة جميع حجاج حملته ووفائه بجميع

التزاماته المالية ، أو ما يتبقى منه بعد وفاة الدائرة المختصة بقيمة ما

أخل به من هذه الالتزامات تجاه الحجاج أو المتعاقد معهم بالمملكة

ال العربية السعودية .

٥ - بيان كيفية السفر وتاريخه وفقاً للأفواج التي تحددها الوزارة ، وما

يؤيد ذلك وتأمين سلامة الحجاج وأمتعتهم خلال رحلتي الذهاب

والعودة .

٦ - توفير وسيلة المواصلات الازمة لنقل الحجاج بداية من السلطنة

وأثناء أدائهم المناسك وحتى عودتهم من الأراضي المقدسة وكذا نقل

أمتعتهم والمحافظة عليها .

٧ - إبلاغ البعثة بوصول الحجاج إلى كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة

وما يفيد إقامتهم بالعناوين التي سبق إبلاغ الدائرة المختصة بها .

٨ - عدم الجمع بين النساء والرجال في المسكن وتخصيص أماكن مستقلة

فيه لكل منها .

٩ - تخصيص غرفة للعلاج مع تزويدها بالمعدات والأجهزة الطبية

اللازمة .

١٠ - العناية التامة بنظافة المساكن وتطهيرها وجمع القمامه والتخلص

منها بالطرق الصحية .

١١ - إبلاغ البعثة بحالات الإصابة أو المرض أو الوفاة أو فقد أثناء

رحلتي الذهاب والعودة وأثناء الإقامة بالديار المقدسة .

١٢ - إعادة كافة حجاج حملته إلى أرض الوطن .

مادة (١٦) : يعتبر المقاول مسؤولاً مسؤولية مباشرة أمام الحجاج وأمام الوزارة عن

الإخلال بأى من التزاماته الواردة في هذه اللائحة أو العقد المبرم بينه

وبينهما .

الفصل الرابع

الحافلات والمعدات

مادة (١٧) : يجب على المقاول توفير الآتى :

١ - حافلات مكيفة الهواء لا تقل سعة كل منها عن خمسة وأربعين راكباً

بحيث يخصص لكل حاج مقعد على أن تكون بحالة جيدة ولا يكون قد مضى على صنعها أكثر من خمس سنوات وأن تكون تراخيص تسبييرها سارية حتى عودتها إلى أرض الوطن .

٢ - سيارات نقل كافية للأمتعة مع عدم جواز وضع الأمتعة في حافلات الركاب .

٣ - معدات لصيانة وإصلاح السيارات مع تزويد كل سيارة بطفاية حريق مناسبة .

٤ - أدوات طهي نظيفة مستوفية للشروط الصحية وبأعداد تتناسب مع أعداد الحاج المتعاقد معهم بالإضافة إلى أطباق وأكواب وأدوات الطعام الأخرى المصنوعة من البلاستيك بحيث تستخدم لمرة واحدة حفاظاً على صحة الحاج ومنعاً لانتشار أية عدو ، وذلك في حالة التزامه بتقديم الوجبات الغذائية لهم .

مادة (١٨) : على المقاول تقديم كشوف بجميع سيارات الركاب والأمتعة يوضح فيها أرقامها وطرازها وسنة صنعها وأسماء مالكيها إلى الدائرة المختصة لاعتمادها قبل السفر بعد التأكد من صلاحيتها وتوفير الشروط والمواصفات الفنية بوجب شهادة من شرطة عمان السلطانية ، وعليه أن يرفق بهذه الكشوف سند ملكيتها أو عقود استئجارها على أن تحفظ الدائرة بصورة منها .

الفصل الخامس

الموظفون والعمال المرافقون للحملة

مادة (١٩) : يجب على المقاول توفير العدد الآتى من الموظفين والعمال :

١ - مشرف على الأقل لكل خمسة وأربعين حاجاً .

٢ - سائقين على الأقل لكل سيارة يحمل كل منهم رخصة قيادة تناسب

المركبة التي يقودها على أن تكون سارية المفعول إلى ما بعد تاريخ

عودة الحملة وأن يكون ذا خبرة ودرأية كاملة بالطرق البرية

ومسالكها من السلطنة إلى المملكة العربية السعودية .

٣ - عمال إصلاح وصيانة سيارات يتناسب عددهم مع عدد سيارات

الحملة .

٤ - طبيب وممرض مع توفير صندوق إسعافات أولية لكل سيارة يكون

مزوداً بالأدوية والأجهزة الالزمة .

٥ - طباخ ومساعد طباخ على الأقل لكل خمسة وأربعين حاجاً ، على أن

يكون كل منهم حاملاً شهادة صحية تثبت خلوه من الأمراض خاصة

المعدية منها وذلك في حالة الاتفاق مع الحاج على تقديم وجبات

غذائية لهم .

٦ - عامل نظافة لكل خمسة وأربعين حاجاً .

٧ - مرشد ديني يتم اختياره بموافقة الوزارة .

الفصل السادس

السكن

مادة (٢٠) : يجب على المقاول أو من ينوب عنه توفير المساكن المناسبة لعدد حجاج حملته في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة في إطار ضوابط ولوائح الإسكان التي تتضمنها التعليمات المنظمة لشؤون الحج المعتمدة من المملكة العربية السعودية ، وتعتمد عقود الإيجار من ملحقية شؤون الحج ويتم تقديمها إلى الوزارة عند تسجيل الحجاج .

مادة (٢١) : يجب أن تتوفر في المساكن الشروط التالية :

١ - أن تكون في موقع يسهل الوصول إليه وقريبة بقدر الإمكان من

الحرمين الشريفين ، وأن تكون بها مصاعد كهربائية إذا زاد المبني

على أربعة طوابق ، وفي جميع الأحوال تخصص الأدوار الأرضية

لبار السن على لا يزيد عدد السكان بالمبني على الطاقة

الاستيعابية له وفق المبين في الفقرة التالية .

٢ - أن تكون صالحة للسكن وألا تقل المساحة المخصصة لكل حاج في

غرفة النوم عن ثلاثة أمتار مربعة بالمساكن المستأجرة بمكة المكرمة

وأربعة أمتار بالمساكن المستأجرة بالمدينة المنورة .

٣ - أن تتوفر فيها المياه الصالحة للشرب والكهرباء وأن تكون مزودة

بتكييف الهواء والمرافق .

٤ - أن تتوفر فيها دورات المياه الصحية والحمامات بواقع دورة مياه وحمام على الأقل لكل ثمانية أشخاص ، على أن تخصص دورات وحمامات للرجال وأخرى للنساء ويوضح على أبوابها ما يدل على ذلك .

٥ - أن يتوفّر مطبخ مزود بجميع أدوات الطهي بحيث يكون مناسباً لعدد الحجاج وأن يزود بطفافية حريق .

مادة (٢٢) : يجب على المقاول تسلیم الخيم الخصصة لحملته بمنى عن طريق البعثة بعد تأكدها من قيامه بسداد رسوم الإقامة في الخيم ، ويتحمل المقاول المسؤولية كاملة عن تخلفه عن ذلك ، ويلتزم بفرش الخيم بفرش مناسب وبنظافته وبنظافة محبيه وتوفير المياه الازمة للشرب وبالضوابط الصحية التي تصدرها السلطات السعودية والبعثة وعليه إعادة تسلیم الخيم بحالتها للبعثة ، ويلتزم بقيمة ما يلحق بها من أضرار ويجوز خصمها من مستحقاته لدى الوزارة .

الفصل السابع نظام التغذية

مادة (٢٣) : على المقاول في حالة التزامه بتقدیم الوجبات الغذائية لحجاج حملته القيام بإعداد قوائم بأصناف وكثیرات الوجبات التي سيقدمها لهم في رحلتي الذهاب والعودة وأثناء الإقامة بالأراضي المقدسة على أن تعتمد هذه القوائم من الدائرة المختصة وتخطر بها البعثة ، وعليه عرض هذه القوائم على من يتقدم للانضمام إلى حملته .

مادة (٢٤) : لا يجوز للحاج الذي ارتبط مع المقاول قبل السفر على الاشتراك في التغذية استرداد قيمة هذا الاشتراك في حالة رفضه للوجبات المقدمة إلا إذا تقدم بشکوى للبعثة عن إخلال المقاول بشروط ومواصفات الكثیرات والأصناف وثبت للبعثة فعلاً هذا الإخلال .

مادة (٢٥) : على المقاول اختيار الأصناف الجيدة التي تتوفر فيها الشروط الصحية ومراقبة جودة إعداد الطعام ونظافته .

الفصل الثامن

العقوبات

مادة (٢٦) : مع عدم الإخلال بأية عقوبة أخرى ينص عليها أى قانون سار ونافذ فى السلطنة توقع على المقاول الذى يخل بأى من التزاماته الواردة في هذه اللائحة عقوبة الإنذار أو المنع من مزاولة العمل فى مجال الحج بحد أقصى سبع سنوات .

مادة (٢٧) : تختص بتوقيع العقوبات السابقة لجنة تشكل سنوياً بقرار من الوزير من لم يشتراكوا في البعثة في العام الذي وقعت فيه المخالفة ، وتقوم اللجنة بإجراء تحقيق يمكن فيه المقاول من إبداء دفاعه ، ولا يكون قرارها نهائياً إلا باعتماده من قبل الوزير أو من يفوضه .

مادة (٢٨) : لا تقبل أية شكاوى من الحجاج أو المقاولين عن مخالفات وقعت في موسم الحج بعد نهاية شهر ذو الحجة من ذات العام .

مادة (٢٩) : تشكل لجنة عليا للحج برئاسة وكيل الوزارة وعضوية كل من الأمين العام بمكتب الفتى العام للسلطنة ومدير عام الوعظ والإرشاد ومستشار شؤون الحج وملحق شؤون الحج ومدير دائرة الحج عضواً ومقرراً ، ولللجنة أن تدعو لحضور اجتماعاتها مثلاً لكل من وزارة الصحة ، وشرطة عمان السلطانية ، والهيئة العامة للكشافة والمرشدات ، وتحتضر اللجنة بالإشراف على تنفيذ هذه اللائحة ووضع السياسة العامة لأعمال الحج وإعداد المقترنات والترتيبات الازمة لاتفاقيات الحج السنوية مع المملكة العربية السعودية .

قرار وزاري

رقم ٢٠٠٣ / ٢٢٥

بإعادة تشكيل لجنة الأوقاف وبيت المال

إسناداً إلى المرسوم السلطاني رقم ٩٧ / ٨٤ بإنشاء وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، وإلى المرسوم السلطاني رقم ٩٩ / ٦ بتحديد اختصاصات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية واعتماد هيكلها التنظيمي ، وإلى القرار الوزاري رقم ٢٠٠١ / ٨٠ بتشكيل لجنة الأوقاف وبيت المال ، وبناء على ما تقتضيه مصلحة العمل .

تقرير

مادة (١) : يعاد تشكيل اللجنة المشار إليها برئاستنا وعضوية كل من :

- سعاده السيد / وكيل الوزارة نائباً للرئيس
 - مستشار الأوقاف وبيت المال
 - مستشار تنمية أموال الأوقاف وبيت المال
 - مستشار الزكاة
 - مدير عام المساجد ومدارس القرآن الكريم
 - مدير عام تنمية أموال الأوقاف وبيت المال
 - مدير عام الأوقاف وبيت المال
 - مدير دائرة الأوقاف
 - مدير دائرة بيت المال
- عضوأً ومقرراً ولللجنة أن تستعين بمن تراه من ذوى الاختصاص فى هذا الشأن دون أن يكون لهم صوت معدود .

مادة (٢) : تختص اللجنة بما يأتي :

- أ - وضع خطط تنمية واستثمار أموال الأوقاف وبيت المال .
- ب - دراسة مشروعات البرامج التنفيذية لخطط استثمار أموال الأوقاف وبيت المال قبل اعتمادها .
- ج - متابعة تنفيذ الخطط والبرامج المعتمدة من اللجنة .
- د - دراسة التقارير المرفوعة من اللجان الفرعية بالولايات وتذليل الصعوبات التي تواجه أعمال هذه اللجان .

مادة (٣) : تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، وتكون اجتماعاتها صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء على أن يكون من بينهم رئيس اللجنة أو نائبه ، وتصدر قرارات ووصيات اللجنة بأغلبية أصوات الحاضرين .

مادة (٤) : يلغى كل ما يخالف هذا القرار أو يتعارض مع أحکامه .

مادة (٥) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

عبدالله بن محمد بن عبدالله السالمي
وزير الأوقاف والشؤون الدينية

صدر في : ١١ / ٦ / ١٤٢٤

الموافق : ٢٠٠٣ / ٨ / ١٠

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٧٤٩)

الصادرة في ٢٠٠٣ / ٨ / ١٦

قرار وزاري

رقم ٢٠٠٣ / ٢٦٠

بإصدار لائحة المساجد

إسناداً إلى المرسوم السلطاني رقم ٩٩ / ٦ بتحديد اختصاصات وزارة الأوقاف

والشؤون الدينية واعتماد هيكلها التنظيمي ،

وإلى القرار الوزاري رقم ٩٩ / ١٦٧ باعتماد التقسيمات التنظيمية لوزارة الأوقاف

والشؤون الدينية ،

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقر

مادة (١) : يعمل بأحكام لائحة المساجد المرافقه .

مادة (٢) : يلغى كل ما يخالف هذه اللائحة أو يتعارض مع أحکامها .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وي العمل به من تاريخ نشره .

عبدالله بن محمد بن عبدالله السالمي
وزير الأوقاف والشؤون الدينية

صدر في : ١١ / ٧ / ١٤٢٤

الموافق : ٢٠٠٣ / ٩ / ٨

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٧٥٢)

الصادرة في ٢٠٠٣ / ١٠ / ١